ضحايا محاكمات العطش

المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية - 2012

ضحايا محاكمات العطش

شهدت عديد المناطق داخل الجمهورية منذ بداية شهر جويلية 2012 عديد الاحتجاجات والاضطرابات بسبب النقص الحاصل في التزود بالماء الصالح للشراب وذلك نتيجة الإنقطاعات المتكررة والتي تواصلت لأيام وأحيانا لأسابيع. ونتج عن ذلك حراك احتجاجي كبير وجهت خلاله عديد الانتقادات للحكومة المتهمة بالتقصير وغياب التجربة واللامبالاة في مواجهة هذه المعضلة، ومما ساهم في إذكاء الاحتقان الشعبي، الاضطراب والغموض اللذان واجهت بهما الحكومة، وخاصة وزارة الفلاحة والموارد المائية، حالات الاحتقان والاحتجاج والغضب.

فقد بادرت الوزارة المذكورة بإعفاء ثلاثة مديرين مركزيين من الشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه (مؤسسة عمومية) في ظرف زمني قصير جدا، موحية بتحملهم مسؤولية التقصير. ثم توجهت إلى الرأي العام محاولة توضيح أسباب الانقطاعات التي أرجعتها إلى "الارتفاع الملحوظ في درجات الحرارة وتزايد الطلبات وانقطاع التيار الكهربائي في عديد المناسبات إضافة إلى تدفق أعداد هامة من السياح والأجانب وعودة المهاجرين"

لكن هذه التبريرات لم تقنع المواطنين كثيرا، خاصة وأن كل هذه العوامل المذكورة ليست بجديدة على صيف تونس الحار، علما وأن البلاد عرفت أمطار شتوية مسجلة أرقاما قياسية مما كان يبشر بمخزون مائي جيّد. ولم تقنع المساعي العديدة لتبرير الانقطاعات والدعوة إلى الصبر والثقة في مساعي الحكومة لتطويق الأزمة عبر محاسبة المتسببين وترشيد استهلاك المياه، إذ مع تواصل انقطاع المياه لأسابيع وتزامن ذلك مع دخول شهر رمضان وظهور الانعكاسات الاجتماعية والنفسية والصحية السلبية، بدأت الاحتجاجات بشكل متصاعد عبر بلاغات وبيانات تعبر عن المعانات جراء تدهور الأوضاع المعيشية، ثم عبر الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات للضغط على الحكومة وكذلك التوجه مباشرة إلى الرأي العام لطلب التضامن والمساندة وذلك لإيجاد الحلول لمشكلة العطش التي ماانفكت تتفاقم مع تصاعد درجات الحرارة.

وقد تعاملت السلطات التونسية مع هذه التحركات الاحتجاجية بالتفاوض والوعود وحتى بالالتزامات الكتابية، واعدة بتطويق الأزمة والتعجيل بإعادة الماء الصالح للشراب، ووثق ذلك في محاضر جلسات رسمية انعقدت في أكثر من مركز ولاية، بحضور ممثلين عن الأهالي وعن منظمات المجتمع المدني.

ولكن أمام تخلف السلطة عن الإيفاء بتعهداتها، وتواصل انقطاع المياه في عديد الولايات وتعاظم الرقعة الجغرافية والبشرية للحركات الاحتجاجية، حيث تصاعدت وتيرتها بشكل ملحوظ، مسجلة بعض حالات العنف لدى المحتجين، برر ذلك بحالات اليأس خاصة أمام الوعود الحكومية الغير منجزة.

وأمام إصرار المواطنين المتضررين من انقطاع المياه على مواصلة تحركاتهم، فقد تدخلت السلطة بقوة للحدّ من الاحتجاجات مستعينة بقوات كبيرة من مختلف التشكيلات الأمنيّة، متجاوزة بذلك احترام حق الرأي والتظاهر والحرمة الجسدية، خاصة على ضوء الانتهاكات الخطيرة التي سجلت بعلاقة بتلك الملاحقات وكذلك حالات العنف والتعذيب التي وقع توثيقها.

ضحايا محاكمات العطش

ضحايا العطش بحامّة الجريد

شنّ أهالي بلدية حامة الجريد (ولاية توزر) إضرابا عاما يوم الاثنين 18 جوان 2012 شمل كافة المؤسسات العامة والخاصة باستثناء المدرسة الاعدادية "ابن شرف" التي انطلق بها الامتحان الوطني لشهادة ختم التعليم الأساسي. وقد تضمنت لائحة الإضراب العام تذمّر أهالي المنطقة من انعدام أغلب مقومات الحياة الكريمة خاصة مع انقطاع الماء الصالح للشراب لمدة الثلاث أيام السابقة دون سابق إعلام رغم تكرر نداءات المواطنين واتصالهم بالمصالح المختصّة محليا وجهويا والتي لم تعرهم الاهتمام اللازم، هذا إلى جانب احتجاجهم على تسبب انقطاع المياه في غلق الحمامات الاستشفائية لمدة تجاوزت الشهرين، وفي افشال موسم الباكورات للبيوت الجيوحرارية ذات المردودية التشغيلية الهامة، وفي إطالة مدة الدورة المائية الخاصة بواحات النخيل لتبلغ مدة شهر كامل وذلك بسبب ضعف منسوب الآبار المتجاوزة لعمرها الافتراضي والفاقدة للصيانة التقنية اللازمة...

وعلى هامش الإضراب نفذ الأهالي وقفة احتجاجية أمام بلدية المكان منذ الساعة السابعة صباحا مطالبين لمدة ساعة ونصف استدعاء والي الجهة للحوار معه وتبليغه مشاكلهم، دون أن يسجل خلال تلك الوقفة أي تعطيل لحركة التنقل أو ازعاج للدورة السياحية.

ضحايا الاعتداءات: ضرورة فتح تحقيق

وقد رفع المحتجون هذا المطلب عن طريق رئيس مركز الحرس الوطني بالمنطقة الذي أبلغهم رفض الوالي الإصغاء اليهم أو الإتصال بهم عارضا عليهم إمكانية التصعيد وذلك بقطع الطريق الوطنية عدد 03 على مستوى مفترق "شاكلو" الأمر الذي إستجاب له أغلب المواطنين الذين إنتقلوا إلى المكان المذكور وواصلوا إحتجاجهم بشكل سلمي لمدة قاربت الثلاث ساعات. وحوالي الساعة منتصف النهار هاجمت قوات الأمن المحتجين بشكل مفاجئ وعنيف جدا باستعمال العصي والقنابل المسيلة للدموع لتفريقهم، ثم قامت بمطاردتهم الأمر الذي أدى إلى مواجهات بين المواطنين ورجال الأمن وإلى عديد الإيقافات العشوائية وحجز عدد من الدراجات النارية وأمام تدهور الوضع العام بالمدينة واصرار السلط على نهج الحل الأمني والقمعي فقد انتابت حالة من الإحتقان والرعب والقلق للمتساكنين الذين نفذوا في مساء نفس اليوم وقفة احتجاجية سلمية أمام مركز الحرس بالمنطقة مطالبين بوقف القمع والاستفزاز الذي تقوم به العناصر الأمنية والإفراج عن أبنائهم الموقوفين وكان ذلك بحضور ممثلين عن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان فرع توزر وجمعية حرية وإنصاف وعدد من مكونات المجتمع المدني التي قامت بالتفاوض مع السلط الأمنية، ولكن بمجرد مغادرتهم لمنطقة الحرس الوطني لاطلاع الأهالي على فحوى المفاوضات استأنفت قوات الأمن إعتداءاتها برميهم بالقنابل المسيلة للدموع التي بلغ مداها حتى المساكن المجاورة الأمر الذي خلف عديد حالات الاختناق في صفوف الشيوخ والنساء والأطفال وحتى المواشي، هذا وقد تواصل الأمر إلى ما بعد الساعة العاشرة ليلا.

القنابل المسيلة للدموع بالمنازل

وفي صبيحة اليوم الموالي 19 جوان 2012 نفذ أهالي الموقوفين وقفة إحتجاجية أمام مركز الحرس الوطني بالمكان، وقد ساند ذلك التحرك عدد كبير من أهالي المنطقة وغطته عديد وسائل الإعلام. إلا أنّ قوات الأمن لم تتأخر في تفريقهم مجددا باستعمال القنابل المسيلة للدموع ومطاردة البعض من المحتجين

مما تسبب في مواجهات عنيفة تواصلت إلى المساء، وهو ما أدى بسلطات المكان إلى طلب التعزيزات الأمنية من فرق الحرس الوطني والمدرعات.

من ناحية أخرى، وفي نفس اليوم وقع عرض الموقوفين على قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتوزر الذي أصدر بطاقة إيداع بالسجن في حق عشرة من الموقوفين وأحال الخمسة الآخرين بحالة سراح دون الأخذ بعين الإعتبار طلبات دفاعهم في وجوب عرضهم على الفحص الطبي نتيجة الأضرار البدنية الهامة التي لحقت بهم بسبب العنف المنهجي وأعمال التعذيب التي تعرضوا لها منذ مطاردتهم واعتقالهم خلال فترة إيقافهم. هذا وتجدر الاشارة إلى أنّ قائمة الموقوفين الصادرة بحقهم بطاقة إيداع بالسجن تضم كلّ من: رشدي رضوانية، عرفات الحرقي، حسين حاجي، محمد حاجي، السعيد عطية، بلقاسم الشبيكي، سامي فريج، سالم عمري، منجي رضواني و منذر النفطي أمّا قائمة المحالين بحالة سراح فهي تضمّ كلّ من: أحمد عوالي، فريد رمضاني، محمد حريزي، محمد الخامس النفطي ومحمد الصحراوي.

مساندة أهالي حامة الجريد

منطقة البكاكرية معتمدية المكناسي
(ولاية سيدي بوزيد)

تواصل إنقطاع الماء الصالح للشراب عن سكان منطقة البكاكرية التابعة لمعتمدية المكناسي لمدة تقارب الستة أشهر، مما أثر بوضوح على الحياة اليومية وزادها تعقيدا وبؤسا، فاضطروا إلى جلب المياه من المناطق المجاورة عن طريق الصهاريج، وإلى تحمل التكلفة الباهضة لتلك العملية اليومية.

وأمام غياب المؤشرات الإيجابية لانفراج أزمتهم وتواصل تجاهل السلطات المحلية والجهوية لمطلبهم، نظم الأهالي عديد الاعتصامات السلمية كان أبرزها بالطريق الرابطة بين معتمدية المكناسي ومدينة سيدي بوزيد وقد تواصل ذلك الاعتصام لمدة عشرة أيام رفع خلالها المحتجون شعارات مطالبة بإعادة تزويدهم بالماء الصالح للشراب وبضرورة الإسراع بإصلاح الشبكة المائية بالمنطقة وبفقدان الثقة في وعود السلط المحلية والجهوية وحتى المركزية.

وأمام تمسك الأهالي بمطالبهم وبمواصلة الاعتصام، تدخلت قوات الأمن بكل قوة لفضّ ذلك الاعتصام وتفريق المحتجين مستعملة في ذلك القنابل المسيلة للدموع بكثافة، مما خلف عديد حالات الاختناق وعديد الاصابات البدنية في صفوف المتظاهرين، فضلا عن حالة الرعب والخوف التي تملكت بعض الأطفال والنساء المشاركين في الاعتصام بسبب جنوح قوات الأمن إلى إطلاق الرصاص في الهواء.

هذا وقد وقع إلقاء القبض على أربعة شبان وإحالتهم على النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بسيدي بوزيد التي توصلت لاحقا بشكاية جزائية تقدم بها كل من معتمد منطقة سوق الجديد والمدعو سالم معط الله وعونان بالحرس الوطني (رضا قندولي ووليد غرسلي) متهمين صلبها المتظاهرين بتعمد رشقهم بالحجارة والاعتداء المباشر عليهما مما خلف لهما أضرار بدنية وأضرارا بوسائل النقل الإدارية كما ادعى المعتمد المذكور أنه حاول التدخل بمعية رئيس مركز الحرس بالمكان لإقناع المعتصمين بفتح الطريق إلا أنهم أعرضوا عن ذلك وقاموا بإخراجه من سيارته وتهشيم بلورها الخلفي.

وقد وجهت النيابة العمومية تهم تعطيل حركة المرور والإضرار عمدا بملك الغير وهضم جانب موظف عمومي لكلّ من المنجي البكاري (47 سنة) وجعفر البكاري (26 سنة) وعماد البكاري (31 سنة) والرزقي البكاري (57 سنة).

وقد أجمع المتهمون عند إستنطاقهم أنّ التهم الموجهة إليهم كانت كيديّة ومجردة خاصّة أنّ أحدهم لم يشارك في الاعتصام (رزقي البكاري)، وأنّ آخر قد تولى حماية المعتمد ورافقه إلى سيارته (عماد البكاري) كما أكد أحدهم لدى استنطاقه من طرف باحث البداية عدم صحة الرواية التي قدمها والي الجهة لتفسير عدم تزويد السكان بالماء الصالح للشراب والذي أرجعه إلى عدم إيفاء المنتفعين بتعهداتهم المالية تجاه بعض الجمعيات المائية.

وتجدر الاشارة إلى تحرك نشطاء المجتمع المدني وبعض الأحزاب السياسية احتجاجا على تلك الإيقافات، وذلك بتنظيم وقفات احتجاجية أمام المحكمة الابتدائية بسيدي بوزيد وكذلك أمام الولاية مطالبين بإطلاق سراح كافة الموقوفين سواء على خلفية إعتصام المتضررين من إنقطاع الماء أو على خلفية الوقفة الإحتتجاجية التي نفذها عمال الحضائر ومنددين بما أسموه قمع الحقوق والحريات وممارسة التعذيب ضد جل الموقوفين وهو ما تسبب في إيقافات جديدة، إجتمعت على إثرها الهيئة الإدارية للإتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد وقررت الإعلان عن إضراب عام ليوم 14 أوت 2012

مساندة المجتمع المدني

منطقة القرادحة، معتمدية شربان
(ولاية المهدية)

شهدت المعتمديات الريفية لولاية المهدية (السواسي، شربان، هبيرة وأولاد الشامخ) إنقطاع الماء العمومي لمدة تجاوزت الشهر وقد كان ذلك الانقطاع مطلقا على امتداد كامل ساعات اليوم في أرياف معتمدية السواسي (السودان – الفرجان – القدارات – الشريشيرة – الشعرة – الجباملة) في حين كان نسبيا في بعض مراكز المعتمدية أما في معتمدية شربان فقد تواصل انقطاع الماء بصفة مستمرة لمدة تجاوزت الشهر (النفاتية – القواسم الشرقية – المعاطي – أولاد نصر – أولاد خير الدين ...)

وقد تزامن انقطاع الماء في المناطق المذكورة التي تتميز بخاصيتها السباسبية وقلة الموارد المائية وملوحة المائدة الجوفية مع الارتفاع المطرد لدرجات الحرارة التي تجاوزت الأربعين درجة، وهو ما أدى إلى تفاقم عطش السكان وتدهور حالة المواشي التي تعتبر مورد الرزق الرئيسي. وقد أضطر السكان وخاصة النساء منهم إلى قطع مسافات هامة تتجاوز أحيانا الـ 30 كم (أهالي منطقة القرادحة والمعاطي) للتزود بكميات محدودة جدا من المياه الكافية لسد رمق الرضع والأطفال وأمام تواصل إنقطاع الماء، وتفاقم معانات الأهالي، ومواصلة السلط المحلية والجهوية التي وقع الإتصال بها عديد المرات لإشعارها بخطورة الوضع المعيشي وحجم معاناة الأهالي، في تجاهل مطالبهم أحيانا ورفض مقابلتهم أحيانا أخرى، فقد إنتابت أهالي المنطقة حالة عارمة من الاحتقان خاصة مع نفوق المواشي والأبقار وبداية ظهور حالات تسمم بسبب اضطرار البعض إلى التزود بمياه بعض الآبار المتعفنة واضطرار البعض الآخر إلى إقتناء صهريج ماء بلغ ثمنه 30 دينار (بعد أن كان لا يتجاوز 4 دنانير)

وفي اليوم الخامس والثلاثون على انقطاع الماء قرر شباب القرادحة الشرقية تنفيذ اعتصام بالطريق العام تسبب في تعطيل حركة الجولان. وأمام تعنّت أحد المواطنين المتنفذين بالمنطقة (موظف بوزارة السياحة حسب رواية الشاب محرز بن أحمد وإصراره على إختراق صفوف المعتصمين محاولا دهس أحدهم بسيارته الإدارية مستعينا في ذلك بشقيقه الذي اعتدى على الشاب أحمد بن أحمد بواسطة "بالة" إفتكها منه المعتصمون ثم أعاد الكرة بواسطة "بالة" ثانية إفتكها منه المعتصم الشاب أحمد بن أحمد بنفسه.

فتقدم المعتدي بشكاية إلى منطقة الحرس الوطني التي سرعان ما حل أعوانها واقتادوا الشاب أحمد بن صالح بن أحمد إلى مركز الحرس الوطني بشربان حيث قرر وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بالمهدية إحالته بحالة إيقاف من أجل إرتكابه جرائم الحجز الغير قانوني والاعتداء بالعنف الشديد والمشاركة في ذلك صحبة ثلاثة شبان تحصنوا بالفرار

يذكر أن المجلس الجناحي بالمحكمة الابتدائية بالمهدية قد أصدر بجلسته المنعقدة يوم 08 أوت 2012 حكما حضوريا بحقّ أحمد بن أحمد وغيابيا مع إكسائه بالنفاذ العاجل في حق بقية الشبان الثلاثة لمدة ثمانية أشهر من أجل ما هو منسوب إليهم

ويذكر كذلك أن حالة من الإستياء والحسرة قد انتابت عائلة أحمد بن أحمد على خلفية الحكم الصادر ضده التي إعتبرته غير عادل وهاضم كليا لحالة البؤس والفقر التي تعيشها وحالة الإزدراء والتهميش التي تواصل منطقة السواسي الكبرى تحملها حتى بعد الثورة

ويذكر كذلك أن الماء مازال مقطوعا بل وقد توسعت رقعة إنقطاعه لتبلغ أرياف معتمديات الجم وسيدي علوان التي سرعان ما انتفض أهلها سخطا واحتجاجا بلغ بالبعض منهم (خاصة سكان منطقة التلالسة – ساقية الخادم – الصعدة) إلى قطع الطريق الرابطة بين الجم والمهدية أملا في التفات السلط المحلية والجهوية إلى وضعيتهم المزرية ومساندة الرأي العام لمطالبهم المعيشية بالأساس.

معتمدية طينة
(ولاية صفاقس)

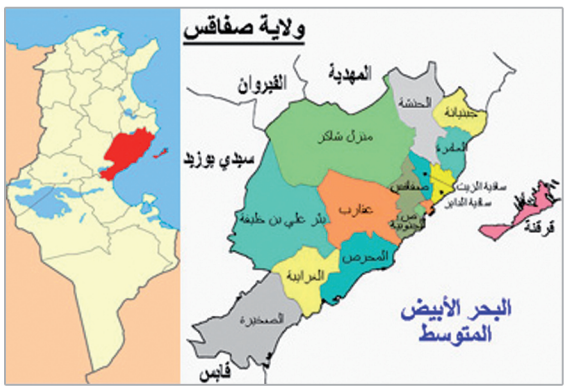

على خلفية انقطاع الماء الصالح للشراب منذ بداية شهر جويلية بعديد الأحياء بمدينة صفاقس وهي على التوالي: حي الطينة – حي البدراني – حي التوتة – حي المعز – حي النصر – عين فلات – زنقة بوقشة – سيدي سالم – حي بن سعيدة.

نفذ متساكني الأحياء المذكورة وقفة احتجاجية يوم الثلاثاء 07 أوت 2012 إنطلاقا من الساعة السادسة مساءا وذلك إحتجاجا على تدهور أوضاعهم المعيشية بسبب تواصل انقطاع الماء وسياسة المماطلة التي انتهجت معهم مباشرة أو عبر وسائل الاعلام و تراجع معتمد طينة عن وعوده بتسوية الأزمة وفي مساء نفس اليوم عمد بعض شباب المنطقة إلى إغلاق الطريق من جهة طينة ومن جهة منطقة سيدي سالم وقام البعض منهم بإيقاف السيارات المارة وابتزاز سائقيها

وسلبهم أموالهم دون أن يتدخل الأمن بأي شكل من الأشكال رغم تشكي بعض المعتدى عليهم.

تحرك الأهالي ضد الانقطاع المتواصل للماء

وأمام تواصل الاحتجاج وتعطل حركة المرور بسبب قطع الطريق تدخلت قوات الأمن لتفريق المحتجين مستعملة في ذلك الهراوات والغاز المسيل للدموع، ومتوخية منهج المطاردات للشبان الذين تعمدوا رشقهم بالحجارة. وفي ساعة متأخرة من نفس الليلة قامت قوات الأمن بحملات تمشيط واسعة وبمداهمات للمنازل في كل من حي المعز وحي طينة متعمدة إلقاء القنابل المسيلة للدموع داخل المنازل والمقاهي والدكاكين لإجبار المتساكنين للخروج إلى الشارع مما تسبب في عديد حالات الاختناق خاصة في صفوف النساء والشيوخ والأطفال. كما عمدت قوات الأمن مباشرة إثر ذلك بحملة إعتقالات عشوائية شملت عديد الشبان الذين لم يشاركوا أصلا في الحملة الإحتجاجية حسب شهادة أهالي المنطقة،ومن بين المعتقلين أحد الشباب الذي كان مرافقا لشقيقه الأكبر لطفي عبد اللاوي في اتجاه الصيدلية لتغيير ضماداته باعتباره قد خضع مؤخرا إلى عملية جراحية، وقع إيقافه والاعتداء عليه داخل سيارة الأمن بشكل وحشي، قبل أن يقع إخلاء سبيله من مركز الأمن الوطني عند التفطن إلى الضمادات التي يضعها. هذا وقد تواصلت حملة الاعتقالات في اليوم الموالي واستهدفت بعض الشبان المنتصبين بالطريق العام لبيع الغلال

كما صرّح أغلب الموقوفين الذين وقع إخلاء سبيلهم لاحقا من طرف وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بصفاقس مع إحالتهم بحالة سراح على أنظار المجلس الجناحي، أنهم تعرضوا إلى أبشع أنواع العنف أثناء إعتقالهم وأثناء إقتيادهم إلى مركز الأمن الوطني، كما تواصل تعنيفهم داخل المركز لإجبارهم على إمضاء محاضر البحث المحررة ضدهم والتي لم يصادقوا على ما تضمنته من تهم كيدية ووقائع لا علم لهم بها.

منطقة النصر بمعتمدية بوحجلة
(ولاية القيروان)

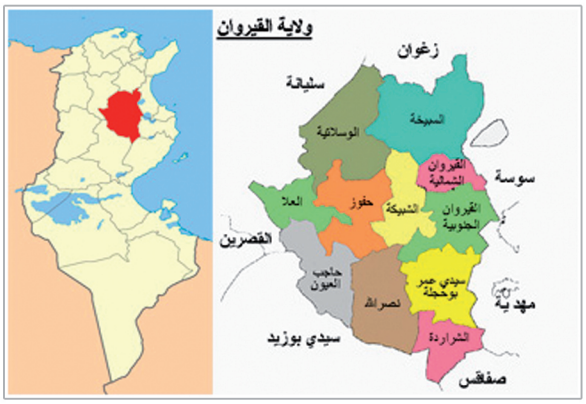

تواصل إنقطاع الماء بمنطقة النصر لمدة تجاوزت الشهرين وذلك رغم حرص المتساكنين على تسديد فواتير الاستهلاك المجحفة (1د للمتر المكعب) ورغم دفعهم لمبالغ باهضة لتركيب عداد الماء دون تمكينهم من أية وثيقة إدارية تثبت ذلك (ثمن العداد الواحد 200 دينار)

وقد تسبب ذلك الإنقطاع في مزيد تكدير حياة الأهالي الذين إضطروا إلى الاستعانة بالجرارات لجلب حاويات المياه من المناطق المجاورة أو إلى شراء الماء من تلك المناطق والذي كان غير صالح للشراب بسبب ملوحته المرتفعة، كما اضطر تلاميذ المدرسة الابتدائية بالنصر (وعددهم 670) والتي انقطع عنهم الماء بصفة كلية ومتواصلة إلى جلب قوارير الماء يوميا معهم في محافظهم.

وقد خاطب أهالي المنطقة المسؤولين المحليين، وكانوا على إتصال شبه يومي بمعتمد بوحجلة الذي وعدهم بتطويق المسألة، كما قام والي الجهة بزيارة إلى المنطقة وقف خلالها على قساوة حياة الأهالي وصعوبة ظروفهم الإجتماعية في ضل إنقطاع الماء الصالح للشراب، ووعدهم بدوره بصفة جازمة وعلى الملأ بالإسراع لإرجاع المياه قبل حلول شهر رمضان.

وقد انتظر الأهالي إلى حدود الأسبوع الثاني من شهر رمضان لتحقيق تلك المطالب وتنفيذ الوعود التي قطعتها السلطات المحلية والجهوية وقد زادت درجات الحرارة المرتفعة في تلك الفترة في تعميق معاناتهم مما اضطرهم إلى الاعتصام وقطع الطريق الرابطة بين معتمدية بوحجلة ومدينة القيروان وذلك يوم 02 أوت 2012 مطالبين بحضور المسؤولين الجهويين لإعادة عرض مشكلتهم والحصول على إلتزام صريح برجوع الماء .

وأمام "تعمد بعض الشباب إلى إضرام النار في العجلات المطاطية ونصبها بالطريق العام" (حسب محاضر البحث الجزائية)، فقد تدخلت قوات الأمن بكلّ قوة باستعمال القنابل المسيلة للدموع وشنت حملة مطاردات وإعتقالات واسعة أفضت إلى إحالة ستة أشخاص على المحكمة الإبتدائية بالقيروان بتهمة "الإعتداء المدبر على الجولان بالطريق العام" وهم كل من عبد الستار المطيري (37 سنة) ووليد عبيد (19 سنة) ومحرز الصماري (53 سنة) وحمزة الدغماني (19 سنة) وصديق الميراوي (20 سنة) وفوزي الميراوي (18 سنة).

وحسب تصريحات الموقوفين بحثا، فقد نفوا التهمة الموجهة لهم كما نفوا مجرد مشاركتهم في التحرك الاحتجاجي معتبرين أنهم أعتقلوا بصفة عشوائية وأن التهم الموجهة لهم هي كيدية بالأساس خاصة أن قوات الأمن قد إعتدت عليهم بشكل عنيف جدا، وهو مايمكن أن تؤكده محاضر البحث والاحتفاظ التي تضمنت عديد الخرقات الاجرائية والشكلية.

مساندة الأهالي